

البرلمان والجيش الليبي يحضنان المجتمع الدولي على تقويض الإرهاب

وفمن الجيش الوطني الليبي مساء الجمعة، كل جهد دولي يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار والقضاء على الإرهاب والوصول إلى حكومة تحظى بالشرعية، ولا تخضع لسلطة العصابات والجماعات الإرهابية، وتكون ممثلة لكل الشعب الليبي.

البرلمان الليبي ينوي تبني تحركات سياسية جديدة تبتل مفعول المحاولات الرامية إلى التشكيك في الدور المصيري الذي يقوم به الجيش الليبي

وأعرب بيان للجيش الليبي عن أمهه في أن يسفر مؤتمر المانيا عن "السير بالبلاد نحو عملية سياسية عادلة وموافق عليها في ظل بناء دستوري يكون محل اتفاق كل الشعب الليبي". وشدد بيان الجيش الليبي على أن أي عملية سياسية ما لم تتوافر لها الشروط الأمنية الضامنة لنجاحها، واحترام نتائجها، سيكون من العبث الحديث عنها، والعملية العسكرية في طرابلس غايتها القضاء على الإرهاب. كما أعرب البيان عن تمسكه بتوحيد وتفعيل دور البرلمان باعتباره السلطة الشرعية المنتخبة للشعب الليبي والممثل الشرعي له.

وأشار إلى ضرورة التزام المؤسسات الاقتصادية بالحياد كونها مؤسسات لكل المواطنين ولا يقبل أن تستغل في دعم طرف بعينه، ما يتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع استعمال عائداتها في تمويل الإرهاب ودعم الكتائب المسلحة.

وتسيطر على المصرف المركزي ومؤسسة النفط شخصيات تنحاز إلى قوى سياسية معينة. وتتصل فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي، رئيس حكومة الوفاق، من قرارات أصدرها البرلمان من أجل وضع حد لعدم التوزيع العادل للثروة، وقطع جزء كبير منها للمليشيات.

وأوضح الباحث الليبي، عبدالباسط بن هامل، أن بيان الجيش الوطني جاء في التوقيت المناسب، ويحمل مبادرة إيجابية من قبل المشير حفتر للتعامل مع التطورات على الساحة الدولية، وفقا للقطاعات التي تسعى لحل الأزمة بعيدا عن أي دور فاعل للمليشيات. وأضاف لـ "العرب"، أن المشير حفتر يراعي جيدا المعادلة الدولية، وقرأ مكوناتها بصورة واقعية، ولذلك أصدر بيانه قبل أن يلتزم مؤتمر المانيا، وأراد أن يضع الجميع أمام مسؤوليتهم السياسية، فلا تسوية يمكن أن تتم في ظل كثافة الدور الذي تقوم به الكتائب المسلحة المدعومة من قوى سياسية رسمية.

ولفت بن هامل إلى أن توافق الأطراف الوطنية الليبية، من مؤسسة عسكرية ومجلس نواب، مسألة حيوية في حض المجتمع الدولي على النظر للأزمة برؤية شاملة، قبل وضع أي تصورات خاطئة، لأن هناك أطراف تسعى إلى استمرار انسدادها، واتخاذ تدابير تعوق انفتاحها على الحل، وجرها إلى طرق أشد ظلاما.

القاهرة - تسارعت وتيرة الرسائل السياسية الموجهة من قبل بعض الأطراف الليبية إلى المجتمع الدولي بشأن مكافحة الإرهاب وتقويض دوره، بعد أن أصبح عقبة رئيسية أمام تسوية الأزمة، والتدخل لوقف العنف الذي يقوم به متشددون تحت غطاء ودعم من حكومة الوفاق وقوى إقليمية معروفة للعالم.

وعقد عدد من أعضاء مجلس النواب اجتماعا تشاوريا في القاهرة يومي الجمعة والسبت، هو الثاني خلال ثلاثة أشهر، وأكدوا على أهمية أن تقوم الدول الكبرى المعنية بالالتفاف حول حل حاسم للتخلص من نفوذ الميليشيات والكتائب المسلحة.

وتوافق غالبية أعضاء البرلمان الذين حضروا اجتماع القاهرة حول ضرورة الخروج برؤية واضحة للتعامل مع المستجدات ودفع القوى الكبرى إلى الالتزام بالمساهمة بجهود جديّة في وقف الحرب المدمرة، ومنع تهريب الأسلحة إلى العصابات المسلحة. وودع النواب بتحديد مكان وزمان لاجتماع قريب داخل الأراضي الليبية، انطلاقا من الشرعية الدستورية التي يحظى بها البرلمان، وتمثيلا للاطراف المختلفة، فيما أجمع نواب من الشرق والغرب والجنوب في لقاءات القاهرة المغلقة، على أن دحر القوى الإرهابية خطوة أولى لنجاح أي عملية سياسية لاحقا.

وبدا الاتجاه العام لدى النواب، أنهم عازمون على ممارسة مهامهم كهيئة تشريعية منتخبة ووحيدة، وربما يتم اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤكد أهمية الدور المحوري الذي يقوم به البرلمان، بعد اجتماع أكبر عدد من النواب منذ فترة، وتفاهمهم على التخلي عن أي توجهات مناطقية أو أيديولوجية.

وقال طارق الجيوشي، عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان، لـ "العرب" "إن اجتماع القاهرة يرسل رسالة واضحة لمؤتمر برلين، تشير إلى ضرورة أن تكون مخرجاته متسقة مع مصالح الليبيين، وسيادتهم على أراضيهم، وأي حلول سياسية مقترحة للتطبيق تأتي بعد التخلي عن الإرهاب، وما عدا ذلك فهو مرفوض، ولن يُعَدَّ به على الإطلاق".

وتكشف بعض المصادر لـ "العرب"، عن عزم البرلمان على الإمساك بالذفة السياسية، بعد ظهور ملامح تشير إلى أن بعض الأطراف المحلية، مدفوعة من قوى خارجية، تريد إيجاد أمر واقع يقلص دور مجلس النواب، وتجذير الخلافات بين نواب طبرق وطرابلس. وسياسة جديدة تطبل مفعول المحاولات الرامية إلى التشكيك في الدور المصيري الذي يقوم به الجيش الليبي، والمهام التي يقوم بها لأجل القضاء على الإرهاب، والتخلص من النفوذ الطاعي للمليشيات التي تسخر إمكانيات الدولة لأغراضها. وتفاعل المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، مع التحركات التي تراهن على المؤتمر الدولي المتوقع انعقادها في ألمانيا الشهر المقبل، واتخذ خطوة إيجابية للتعاطي معه، وحدد جملة من الثوابت التي تحظى بإجماع غالبية الليبيين.

أهمية إقليمية للسلام بين الجبهة الثورية والحكومة السودانية

تقدم المفاوضات بين الأطراف السودانية ينعش آمال السلام في الجوار



هل تطال عدوى السلام جنوب السودان

الديمقراطي، لن يكتمل دون سلام يعم بلادا تشرذمت على وقع حروب متتالية وجدت فيها جهات محلية وإقليمية ودولية مصالح معينة.

الأزمة تحركت قليلا في جنوب السودان بين الرئيس سلفا كير ميارديت وعدوه رياك مشار، بعد أن شهدت حوارات الفصائل المسلحة انفراجا ملموسا في السودان، يمكن الحدو حذوه

ينتهن السودان لحظات يُعاد فيها ترسيم بعض الخرائط في المنطقة، ليصل إلى مرحلة السلام الشامل، خوفا من بديل يؤدي إلى الانهيار، الأمر الذي تعبه الحكومة والجبهة الثورية وتعملان على تحاشي أي سيناريوهات قائمة لن يستفيد منها الطرفان، وتحرض بعض دول الإقليم على تسهيل المفاوضات، حتى لو استلزم ذلك تكاليف باهظة للوصول إلى سلام مستقر.

تأتي الأهمية الإقليمية ليس فقط من الريادة التي تحملها تجربة السودان، بل أيضا من الاختيار الذي تدخله القوى الساعية للانخراط في السلام، وقدرتها على تقديم تنازلات متبادلة، وهي النقطة الدقيقة التي ستواجهها الحكومة والجبهة الثورية عندما تدخل المفاوضات مرحلة الحديث عن التفاصيل اللازمة لإنزاله على الأرض. بدأت مؤشرات الخلاف تتكشف من تلميحات بشأن إعادة النظر في إعلان التمبادئ الموقع بينهما في جوبا 11 سبتمبر الماضي، بينما يمكن أن تستضيف الحوارات المتعددة، والمسارات التي تدخلها كل أزمة وزمانها ومكانها، ومتابعة النتائج التي يجرزها كل مسار، والجهة أو الجهات الداعمة ماديا لإصلاح ما أفسدته الحرب، والإقليم التي شهدت توترات وحروباً من دون أن تشملها قرارات دولية.

تخشى بعض الدوائر أن يكون الانهيار بالثورة السودانية خفت وجاءت فكرة المفاوضات وبها ليزها المعقدة لترخي ظلها على آليات التسوية الشاملة، وهو ما يفرض أن تكون الدولة الراعية (أو الدول الراعية) على بينة من أن هناك جهودا يجب تبذل وتضحيات واستحقاقات يجب دفعها لتحقيق سلام سوف يصطبغ معه تداعيات إيجابية تتجاوز حدود السودان.

تحرير السودان برئاسة الطاهر حجر. وأبدت انفتاحا على القوى السياسية استعدادا لمرحلة السلام وتبعاته، وضمت قوى أربعة غير مسلحة، هي: حزب الاتحادي الديمقراطي-فصيل الجبهة الثورية برئاسة النور هجو، ومؤتمر الجبا المعارض برئاسة أسامة سعيد، وحركة تحرير كوش برئاسة محمد داوود، والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة برئاسة الأمين داوود.

تعزيز التحركات التي يقوم بها كل جانب من اقتراح تحقيق سلام لا يهم السودان وحده، بل سوف يكون راشدا لما يطرأ في بعض الدول المجاورة التي تعاني من أزمة سياسية قريبة من التي تعيشها الخرطوم والحركات المسلحة، فخارطة الإقليم عامرة بالمعارك المباشرة وغير المباشرة، الظاهرة والكامنة، وباتت بوصلة الحرب والسلام مرتبطة بما يدور في السودان.

تحركت الأزمة قليلا في دولة جنوب السودان بين الرئيس سلفا كير ميارديت وعدوه المعارض اللدود رياك مشار، بعد أن شهدت حوارات الفصائل المسلحة انفراجا ملموسا في السودان، يمكن الحدو حذوه.

عاد مشار إلى جوبا السبت، بعد ضغوط إقليمية مورست عليه وغيره سلفا كير، وتهديد بعقوبات دولية عليهما، تمهيدا للشروع في تشكيل حكومة انتقالية مع حلول 12 نوفمبر المقبل، انساقا مع تفاهات سابقة وبموجب اتفاق أديس أبابا لإحلال السلام بين الطرفين، وبعد دخول مجلس الأمن بقوة لأجل إنهاء المأساة في جنوب السودان، حيث يجتمع اليوم الأحد في جوبا لإيجاد حل مناسب لعدم خرق اتفاق السلام.

تكمّل التحركات على هذين المستويين الاتجاه العام الذي يسود المنطقة حاليا لإنعاش فكرة نشر السلام على نطاق واسع، ومدّه بأوكسجين سياسي لا ينضب، ولا يدخل السلام غرفة العناية الفائقة وتنتهر الكثير من الترتيبات الرامية إلى جلب الاستقرار في منطقة تشتاق إليه، حيث عانت لعدوى طويلة بسبب غياب الأمن. خرجت عملية السلام من مكنوناتها السودانية إلى فضاء إقليمي أرحب، يرى ضرورة أن تنتهي المفاوضات بين الحكومة والقوى المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية أو خارجها إلى نتيجة عملية قريبا، وتعتقد دول فاعلة في المنطقة أن هذه الخطوة لم تعد تحتل التاجيل أو التجريب، ومن الضروري أن تطفئ ثمرتها، فالسودان سوف يتحول إلى رمانة ميزان للإقليم، بحكم نجاحه في تقديم نموذج جيد للتحويل

استؤنفت محادثات السلام بين الحكومة السودانية وحركتين مسلحتين رئيسيتين الجمعة، بعدما تعثرت إثر تلويح الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بالانسحاب من المفاوضات، وأنهاها القوات الحكومية بقصف مناطقها، ما يوحي بأن إعلان عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، قد نزع فتيل الأزمة ما يسمح بطي صفحة الخلافات، ويؤسس لخارطة طريق تتيح استئناف محادثات السلام في السودان كما تحببها في الدول المجاورة.

محمد أبو الفضل

أنهى استئناف الحوار، بعد تجميده لنحو يوم، بين الحلو والوفد التفاوضي الحكومي ما تراكم من غيوم في مساء جوبا، وأثبت كل طرف أن طريق السلام خيار إستراتيجي ولا عودة عنه، كما أنه أصبح تحت المجهر من جانب دوائر متباينة تراقب الموقف وتطوراته يوميا، ويرتهن التقدم أو التأخر بمدى ما ينتظر السودان من هدوء واستقرار ونجاح تجربته الديمقراطية التي لفتت أنظار العالم.

تدرك الحكومة المعاني التي تحملها هذه القضية، وكشفت تصرفاتها عن حسن نوايا في محكات كثيرة، أبرزها إبداء الاستعداد لإخلال تعديلات على الوثيقة الدستورية وتشكيلها الوزارية، إذا لزم الأمر، لطماننة جميع الحركات المسلحة، والانفتاح على الفصائل الممانعة للمسار السياسي الحالي.

لعل لقاء عبدالله حمدوك رئيس الحكومة مع عبدالواحد محمد نور، رئيس أحد أجنحة حركة تحرير السودان، في باريس مؤخرا، يعزز القناعة بالرغبة في التسوية العادلة لهذا الملف، على الرغم من تمسك نور بممانعته السابقة، ناهيك عن تصريحات إيجابية مختلفة جاءت من قادة في مجلس السيادة وتسير في الاتجاه نفسه، ما يجعل الطرف المقابل يلتقطه ويتعامل معه بالطريقة المناسبة.

شرعت الجبهة الثورية في التجاوب مع الرسائل التي تلققتها من الحكومة، أملا في الالتفاف حول صيغة عادلة لتحقيق السلام، تنهي سنوات طويلة من المحن تسببت فيها الحرب الأهلية لسكان أقاليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وحققت تقدما في مجال إعادة هيكلة صفوفها، من حيث تراتبية القيادة والقواعد والفصائل. بعد إعادة الهيكلة التي تمت وفقا لأدبيات مرنة، توسعت أطر الجبهة الثورية وضمت في عضويتها خمس حركات مسلحة بدلا من ثلاث، وهي: الحركة الشعبية لتحرير السودان برئاسة مالك عقار، وحركة جيش تحرير السودان برئاسة مني أركو مناوي، وحركة جيش تحرير السودان-المجلس الانتقالي برئاسة الهادي إدريس يحيى، وحركة العدل والمساواة برئاسة جبريل إبراهيم، وتجمع قوى

لم يتوقع كثيرون أن تسير المفاوضات الجارية في جوبا بين الجبهة الثورية والحكومة السودانية بطريقة سلسة ودون مطبات، فشكالات سنوات طويلة من الحرب يصعب طيها في جلسة أو اثنتين، أو إعلان مبادئ يتضمن رؤية عامة، لكن وجود قوى إقليمية ودولية تسعى لتقريب الرؤى السياسية للوصول إلى سلام شامل ومستقر، قد يزيل الكثير من الرواسب قبل انتهاء مدة السبعة أشهر التي حددتها الوثيقة الدستورية من تسلم السلطة الانتقالية الحكم في السودان.

التحركات التي يقوم بها كل جانب تعزز من تحقيق سلام لا يهم السودان وحده، بل سوف يكون راشدا لما يطرأ في بعض الدول المجاورة التي تعاني من أزمة سياسية قريبة من التي تعيشها الخرطوم

وكان التعثر الذي شهدته الحوارات بين الحكومة والحركة الشعبية- قطاع الشمال، جناح عبدالعزیز نور، يومي الأربعاء والخميس، متوقعا وأكثر منه، لأن الرجل لا يزال غير منخرط رسميا في جسم الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وقوى سياسية عدة، ويريد الحصول على مزايا أمنية واقتصادية وسياسية تتناسب مع قوته العسكرية الكبيرة في جبال النوبة.

نزع الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة، فتيل أول أزمة- اختبار في وجه المفاوضات بين الجانبين، عندما أصدر الخميس مرسوما يقضي بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، لتحاشي تكرار احتكاك عسكري حدث بين قوات الدعم السريع وعناصر تنتمي إلى جناح الحلو في ولاية جنوب كردفان الأسبوع الماضي، وتأكيد رغبة الخرطوم أنها تدعم مشروعوقف الدائم للعدائيات في أي من أقاليم السودان.



المليشيات عقبه أمام استقرار ليبيا